

مق ما سارت على غير ما يريد أو ثمننا لإصلاحات تافهة داخل نطاق الحماية
تستبقى الاحتلال الفرنسي للبلاد وهل يلزم لهذين الأمرين التافهين رفع
قضية لمنظمة الأمم . ومنظمة الأمم قائمة على مبدأ حق الشعوب في تقرير
مصيرها ولم تقم على أساس التوسط في مفاوضات لمنع إصلاحات .

وقبل أن نختم هذه البسطة يجدر بنا وقضية تونس قد انتهت إلى
ما انتهت إليه أن يقع اتفاق وطني أسطره كافة العناصر التونسية لمعالجة
القضية في المستقبل وتوجيهها اتجاهها آخر يقوم على وحدة فعلية حقيقية
لا على الاحتكار وكنتم أنفسا المعارضة والفكرة الاستقلالية كما وقع
من قبل وادعاء أن كل عمل وطني يجب أن يصدر عن حزب الدستور
الجديد وحده وعن الوزارة التي تستند إليه بدعوى أن الحزب هو الأمة
والأمة هي الحزب وأن الوزارة التي يساندها هي الوزارة الشرعية
الوحيدة التي يجب أن يصدر عنها كل شيء .

هذه التعبيرات كانت لها ضروب تسينها وتفرض شيئا ما السكوت عنها
فيجب على الذين استغلوا تلك الظروف لإقرار بعض الادعاءات في الأذهان
وتصوير كفاح تونس في الخارج الصورة التي تفيدهم كحزب وكوزارة
أن ينهتوا من هذا الادعاء وأن يكفوا عن استغلال ما وقع لحد الآن
السكوت عنه .

الأوضاع الصعبة على حقيقتها

لم تكن المطالب التي تقدمت بها الجهات الحكومية التونسية في
الحقيقة مطالب شعبية إذ لم يكن الشعب التونسي في يوم من الأيام يكافح
ليطالب ببقاء الاحتلال الفرنسي والاكتفاء بإصلاحات جزئية وتغييرات

تافهة في أداة الحكم ونظام الإدارة تحت ظل الاحتلال وإنما قامت الحركة التونسية كما قامت غيرها من الحركات التحريرية في كل مكان لإرجاع البلاد إلى حالتها الطبيعية من الحرية والاستقلال وجلاء الجيوش الأجنبية المحتلة عنها . ولم تعترف بالحماية المفروضة عليها فرضا ولم تقل في وقت من الأوقات إن البلاد في حاجة إلى حماية دولة كبيرة . وأنه يجب أن تكون هذه الدولة هي فرنسا .

لم تكن هذه المطالب كما أسلفنا مطالب شعبية ولا يمكن أن يقال أن تونس ارتضتها وتقدمت بها وإنما هي تجربة حزبية قام بها حزب الدستور الجديد وأوعز بها للجهات الحكومية لتتقدم بها في الميدان . ويقول الخبراء السياسيون إن هذا البرنامج قد أوعزت بهرضه الجهة الانجلو أمريكية لتسترضى به التونسيين بالإصلاحات التافهة من ناحية ولتسترضى فرنسا ببقاء احتلالها من ناحية أخرى .

ثم إن الوزارة التي قامت في ذلك العهد للتفاوض مع فرنسا وعرض ذلك البرنامج لم تكن في الحقيقة أيضا وزارة شعبية بالمعنى الصحيح . لأن معنى الوزارة أن تكون مستندة إلى برلمان منتخب انتخابا صحيحا من الشعب وأن تتمتع بثقة أكرثية أعضائه . . .

أما أن يقع اختيارها من طرف السفارة الفرنسية وتعرض على موافقة الملك لتتولى أمراً معيناً فهذا لا يعطيها الصبغة الشعبية ولو امتلكت الصحف المرتزقة التي كانت تناصرها بعراض التأييد .

ولقد استغل أنصار الوزارة الظروف التي كونتها حماقة الساسة الفرنسيين الذين أقالوا هذه الوزارة واعتقلوا أفرادها فأكثرها من الدعاية واستغلال هذا الاضطهاد وحشروا فيه كل الأقوال التي تفيد أن

الوزارة ووزارة وطنية شعبية وفسروا عطف الشعب عليها بصفتها ضحية اضطهاد ورعونة السياسة الفرنسية . ففسروه بتأييدها كوزارة شعبية وتدعيم سياستها التي سارت وتسير عليها والحقيقة أن عطف الشعب عطف لا تأييد .

أما حزب الدستور الجديد الذي يجيب كلما دعى إلى توحيد الصفوف بقوله أنا الأمة والأمة أنا . فهو يعلم أنه ليس الحزب الوحيد في البلاد بل هناك أحزاب وهناك محايدون لا ينتمون إلى حزب بعينه كل له رأيه في سياسة البلاد وفيهم المثقفون وأصحاب النظر البعيد والرأى السديد . ولماذا نذهب بعيدا فإن بين صفوف ذلك الحزب وقادته من لا يوافق على سلوكه وتوجهاته وهل درى قادة هذا الحزب أن قولهم نحن الأمة والأمة نحن وليس لغيرنا وجود ولا رأى يعتد به إذا أضيف إلى الاعتداءات الدامية التي صدرت منهم ضد مخالفيهم في الرأى وحرمانهم بالعنف من حرية الاجتماع كان معنى ذلك قيام فاشستية غاشمة في بلاد تتطلب الحرية وتحارب الظلم وتريد أن تقيم مجتمعها على أحدث الطرق الديمقراطية .

ومما يؤسف له أن الاعتداءات القاسية الفظيعة التي صدرت عن اتباع حزب الدستور الجديد ضد مخالفيه في الرأى كانت أيام مشاركتهم في الحكم فاستعملوا الأداة الحكومية والنفوذ في البطش والاعتداء على مواطنهم والإساءة إليهم بكل أنواع الإساءة . ولو كان هؤلاء المواطنون من أصحاب الفكر الهزيلة التي يستفيد منها المحتل لكان الخطب ولكنهم كانوا من أصحاب الفكر القوية والسلوك الطاهر النقي . كانوا أنصار فكرة الاستقلال التام والمطالبة بجلاء جيوش الاحتلال وأعداد الشعب للكفاح القوى للحصول على مطالبه ورغباته . فكانوا يلاقون من المستعمر أشد

المقاومة وصنوف البلاء . ويلاقون من مواطنيهم مقاومة مماثلة لأنهم
بوقوفهم موقف المعارضة في الاشتراك مع العدو في الحكم ومفاوضته
ومساومته على حقوق الوطن التي قام بها حزب الدستور الجديد ربما
أفسدت على هؤلاء التجربة التي دخلوا فيها .

ويشاء ربك أن تتمحص الحقائق على سداد رأى المعارضين وصحة
توجهاتهم ودقة فهمهم للنفسية الفرنسية . فقد مارسوها وخبروها طويلا
وأدركوا فوق ذلك أن المشكل التونسي في واقعهم وعلى حقيقته هو نزاع
قائم بين سلطة شرعية قائمة وسلطة مفروضة طارئة ولا يمكن أن تكون
حكومة ذات رأسين ولا أن يعيش وطن تحت سلطتين . إذ فلا مناص
من زوال إحداها وبقاء الأخرى . والجدير بالزوال هو الطارئ
المفروض . ولذلك كانت مطالب المعارضة هي الاستقلال التام دون
الدخول في مفاوضات من أجل تحقيق إصلاحات تصل بالبلاد إلى الحكم
الذاتي الذي في مفهومه بقاء الاحتلال طبعاً . والوصول إلى الحكم الذاتي
على مراحل غير محدودة الأجل .

وإننا إذ نذكر هذه الأمثلة الصغيرة للتذكير نريد أن نقول في
صراحة إنه لا ينبغي أن تعود هذه المناسبات التي لطخت ماسموه بالحكم
الوطني والحكومة الوطنية التي هي الأولى من نوعها والتي ربما كونت
للتجربة فأتتجت أسوأ المثل حق أصبح الناس الذين كانوا يتفاءلون خيرا
من وجود قادة الدستور الجديد في الحكم وفي الوزارة يقولون وهم تحت
اضطهاد هذه الحكومة والحزب الذي يساندها إذا كانت هذه آثار
الحكم الوطني فلا حاجة به . وهذا التعبير كفر في لغة الوطنية دفعهم إليه
مالا قوه في تلك الفترة من ظلم واضطهاد شمل الأحزاب السياسية لأنها

تقوم بالمعارضة وشمل رجال الدين وطلبة العلوم الإسلامية لأنهم يريدون أن تنهض البلاد نهضة عربية إسلامية ويريد الآخرون أن تنهض نهضة أوروبية طالما عمل المستعمر لتحقيقها قباء بالخسران .

وهل مما يرضى الوطنية والأخوة الإسلامية والصلحة المشتركة العامة أن تقوم مبادئ حزب ومناهج حكم على عصابات تطوف البلاد وترابط في كافة أنحائها لفرض رأى ذلك الحزب والحكومة التي تستند إليه على المواطنين بالعنف والقوة حتى أصبح اشتباك أبناء القرية الواحدة وأبناء العائلة الواحدة ضد بعضهم في معارك دامية وحتى أصبح طلبة العلم من رجال الدين مضطهدون ومعرضون لأقبح وأشنع وسائل الاعتداء من تلك العصابات التي وقع تأليفها لذلك الغرض .

وهل يريد المستعمر غير محاربة الفكرة الاستقلالية التحريرية والقضاء على الثقافة الإسلامية .

نحن إذ نذكر بهذا والأسى يمزق جوانحنا والحجل أمام العالم يغمرنا لا نريد من وراء ذلك إلا التنبيه لعدم إمكان العودة إلى هذه التصرفات البغيضة التي عادت على الوطن بأفدح النكبات فلا ينبغي لحزب يحترم مبادئ الحرية أن يفرض مبادئه على المواطنين بتأليف عصابات من أتباعه لا يخطبوا في الناس ولا ليقنعوهم بمبادئ الحزب السياسية بوسيلة الحجة والبرهان ولكن ليرغموهم على اتباع الحزب واعتناق مبادئه وشراء صحفه ودفع الأموال لهم بواسطة استعمال العنف والاعتداء بالقوة وإهانة الناس والاعتداء على كرامتهم في الطرقات والمجتمعات ومهاجمة

دور مخالفهم فى الرأى واقتحامها عليهم عندما يجتمعون فيها اجتماعات خاصة يبتعدون فيها عن أنظار البوليس فيواجهونهم ويحدثون مشاجرات يحضر من أجلها البوليس وأول ما يعمد إليه ليس هو كف المعتدين المهاجمين عن عدوانهم بل يترك ذلك ويغض عنه لتنتفع منه السياسة الاستعمارية إذ الخصومة تبث العداوة وتوقد البغضاء بين المواطنين وإنما يعمد البوليس إلى معاقبة صاحب المحل والمجتمعين فيه لأنهم عقدوا اجتماعا بدون ترخيص .

المعارضة فى الداخل وفى الخارج

ذكرنا سابقاً أن حزب الدستور الجديد بعد أن مكث زعيمه الأستاذ أبو رقية مدة تقرب من خمس سنوات بالقاهرة تحت ظل الجامعة العربية وعطف شعوب الشرق . ومعلوم أنه جاء من تونس هارباً واقتحم الحدود من غير جواز فاراً من الظلم الفرنسى يأساً من استجابة الفرنسيين لأى مطلب يقدمه التونسيون وعرض الأستاذ أبو رقية قضية تونس على الجامعة العربية ضمن قضايا المغرب وانخرط فى جبهة الدفاع عن شمال أفريقيا التى ألفها وترأسها فضيلة الأستاذ محمد الحضر حسين إلا أنه لم يمكث طويلاً هناك حتى خرج منها لأنها لاتعصبغ بالسبغة الحزبية وإنما تعمل لقضية المغرب عامة متجاوزة الحزبيات وألف مع جماعة من الجزائر ومراكش مكتب المغرب العربى وكان هؤلاء جميعاً من المغالين فى الحزبية ومن الذين طغت عليهم أنانيتهم الشخصية فأصبح عندهم أشخاصهم وزعامتهم ورئاستهم أولاً ثم حزبيتهم ثانياً ثم الوطن فى الدرجة الثالثة أو مادونها إذا اقتضى الحال .

أسسوا مكتب المغرب وكان يقوم على ثلاثة أحزاب الحزب الدستورى الجديد فى تونس وحزب الشعب فى الجزائر وحزب الاستقلال فى مراكش يتبعه حزب الاصلاح فى منطقة الحماية الأسبانية . ومعلوم أن هذه الأحزاب ليست هى كل ما فى المغرب من أحزاب وطنية إذ يوجد فى تونس الحزب الدستورى (القديم) الذى هو أول حركة وطنية منظمة على الأساليب الحديثة قامت فى شمال أفريقيا وفى الجزائر يوجد حزب البيان الجزائرى وهو الحزب الوحيد فى المغرب الذى يحمل مشروع الجمهورية الجزائرية المستقلة وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين التى تسيطر على معظم سكان القطر الجزائرى ولها كثير من الأنصار فى تونس ومراكش أما فى المغرب

الأقصى فيوجد حزب الشورى والاستقلال الذى هو حزب شعبى متغافل
فى كل طبقات الشعب المراكشى وله نفوذه الذى لا يستهان به . وفى منطقة
الحماية الأسبانية بمراكش يوجد حزب الوحدة المغربية الذى له
ماضيه ومكانته .

هذه الأحزاب كلها مع ما يتبعها من منظمات وهيئات اجتماعية واقتصادية
كان لها نواب وممثلون فى القاهرة والشرق لم يشأ مؤسسوا مكتب المغرب
العربى من ممثلى الأحزاب الثلاثة الأخرى أن يشركوهم معهم فى العمل
الذى هو على ما أعتقد لفائدة المغرب وسكانه دون يميز . ومادامت
الأهداف التى ترمى إليها كل الأحزاب هى الحرية والاستقلال حسبما يقولون
فأى مانع من التعاون والاتحاد وجمع الجهود . إنه الأنانية الحزبية
والأنانية الشخصية .

وقد انحصرت جهود مؤسسى مكتب المغرب فى الدعاية له وتدعيمه
لدى الهيئات والحكومات العربية التى عملوا على اقناعها بأن المغرب
كله يمثل هذا المكتب ويعبر عن اتجاهاته السياسية .

وبذلوا كل طاقتهم أيضاً فى إقناع هذه الهيئات والحكومات أنه لا يوجد
فى المغرب شيئاً آخر ولا رأياً آخر وكانت المظاهر البادية على سياستهم
كما ينشر فى الصحف عنه من تصريحات وصور توضح أنهم يعملون لتدعيم
زعامتهم ورؤاستهم وأشخاصهم قبل أن يعملوا وأكثر مما يعملوا لقضية
المغرب وأنهم يحتكرون سياسة المغرب احتكاراً واضحاً دعموه بأخذهم
لتصريحات من شخصيات لها مكانتها فى السياسة العربية استدرجهم إليها
فصاروا يؤيدونهم فيما ينتحلونه من سياسة ويثنون على أشخاصهم ثناء
تخضع له أتباعهم فى المغرب لما لتلك الشخصيات عند المغاربة من التقدير

والاحترام . وطالما استنكرت الأحزاب الأخرى على صحافة الشرق وهيئاته وكبار شخصياته مظاهر التحزب والانحياز التي أظهروها فيما كتبوا وصرحوا به حول قضية المغرب فوقفوا بجانب هذه الأحزاب الثلاثة وأيدوا رأيها على غيرها من الأحزاب الأخرى ولو كان ذلك الرأي في صالح الاستعمار وضد الاستقلال التام ولفائدة الإصلاحات وبقاء سلطان المحتل .

ثم نزل الأمير عبد الكريم الخطاطبي أرض مصر سنة ١٩٤٧ بعد أن مكث في معتقل (رينيون) الذي وضعه فيه الفرنسيون أكثر من عشرين سنة وبمجرد نزوله بحث عن زعماء المغرب وقادة كفاحه من زعماء الأحزاب الاستقلالية واجتمع إليهم وأقنعهم بوجوب توحيد الجهود وتوحيد القلوب وتطهيرها مما علق بها من أنانية وحب رئاسة وزعامة وعداء لمن يخالفه في الرأي وتأسيس كتلة واحدة تندمج فيها كل الهيئات تعمل لتحرير المغرب وفعلاً تأسست تحت رئاسة الأمير (لجنة تحرير المغرب) إلا أن الحلف الثلاثي الحزبي الذي يتكون منه مكتب المغرب العربي امتنع من إدماج ذلك المكتب في لجنة التحرير حتى لا تذوب أشخاصهم فيها ولا تغمرها شخصية الأمير عبد الكريم . وبذلك فتحوا الباب لغيرهم فقال كل واحد ما دام مكتب المغرب لم يندمج فإن هيأته أيضاً لا تندمج . ثم ابتدأت المؤامرات الحزبية تتوالى ضد لجنة تحرير المغرب حتى تخلى عنها ذلك الرجل الذي وهب نفسه للكفاح وأضحت هذه اللجنة كتخفة تاريخية موضوعة في مكتب المغرب .

وبعد انتهاء هذا الدور المؤلم الذي خيب آمال الأمير عبد الكريم في قادة المغرب وزعمائه وملاً نفسه يأساً من نجاح جهاديسير على هذا المنوال

وعلى أثر ذلك فتحت مفاوضات بين القاهرة وباريس وتونس كان الأستاذ أبو رقية طرفاً فيها رجع على أثرها إلى تونس بطريق الجو ونزل فيها . وأخذ يعقد الاجتماعات العامة في الميادين العامة الأمر الذي كان ممنوعاً لوجود الأحكام الاستثنائية التي تمنع الاجتماع الخاص في المحل الخاص وكان خلاصة الخطب التي يلقيها على الجموع هي وجوب التفاهم مع فرنسا رأساً دون تدخل الجامعة العربية ولا الأمم المتحدة الأمر الذي كان يدعو إليه ويعمل له طول المدة التي أقامها في الشرق . ثم إنه يصرح في هذه الاجتماعات بأنه إنما يطالب بإصلاحات لأن احتلال فرنسا للبلاد التونسية واجب لا غنى عنه لضعف البلاد عن حماية نفسها . ولما اتضحت هذه السياسة الجديدة التي يرمى إليها والتي كانت نتيجة تلك المفاوضات قام بمعارضتها الحزب الدستوري القديم ونشر بيانات عنها (راجع قسم الوثائق) وانضمت إليه في هذه المعارضة هيئات وأحزاب في الداخل وفي الخارج .

وتبعه في ذلك جمعية (صوت الطالب الزيتوني) التي تشتمل على نحو ١٤ ألف من طلبة المعاهد الدينية والشعبية الحرة التي تشتمل على أكثرية طلبة المعاهد العلمية الأخرى وهيئات من التجار والأساتذة والمحامين من المثقفين . وهذه الهيئات تكون منها بعد ذلك (الجبهة القومية) التي اتحدت لمعارضة تلك السياسة وأعلن حتى حلفاء حزب الدستور الجديد في الجزائر ومراكش كحزبي الشعب الجزائري والاستقلال المراكشي أعلنوا استنكارهم لهذه السياسة الجديدة التي سلكها هذا الحزب . لأنها فرقت قضايا المغرب بعد أن كانت متحدة وصيرت قسماً منها وهو قضية تونس تخرج عن السياسة الاستقلالية التي اتفقت عليها كل الأحزاب

إلى سياسة المفاوضة والاشتراك في الحكم مع بقاء الاحتلال والاكتفاء بالمطالبة بالإصلاحات . كما عد هذا السلوك خذلاناً لموقف الشعب المغربي وسلطانه اللذين طالبا بالاستقلال التام وإلغاء الحماية .

أما في الخارج فقد استنكرت الأحزاب الاستقلالية الوطنية هذا الانتكاس في القضية التونسية . وقام الأمير عبد الكريم بإذاعة بيان على العالم العربي نشرته جميع الصحف يستنكر فيه على حزب الدستور الجديد هذا المسلك المعوج الذي سلكه في القضية التونسية التي هي جزء من قضية المغرب العامة . (راجع قسم الوثائق) وقام مكتب تونس الحرة بنشر عدة بيانات في الصحف منتقداً فيها هذا المسلك ومحتجاً على القائمين به . كما أذاع رئيس مكتب المغرب بدمشق وهو أحد القادة البارزين لحزب الدستور الجديد بإذاعة بيان استنكر فيه بشدة موقف حزبه وزعيمه متهماً لهم بالتحول عن مبادئهم وسلوكهم سياسة الضعف التي أملاها الطمع وكونتها السياسة الارتجالية وألحق ببيانه بمذكرات صم فيها على ذلك الموقف (راجع قسم الوثائق) .

وعدى عن التصادم العنيف الدموي الذي حصل بين الحزب الجديد والحزب القديم بسبب معارضة هذا الأخير لسياسة الدستور الجديد فقد شملت هذه المصادمات الجبهة القومية الواقفة في صف المعارضة أيضاً والمستقلين غير الحزبيين كما شملت جماعة صوت الطالب الزيتوني .

ولقد تطور النزاع مع هذه المنظمة الأخيرة إلى حد أوشكت أن تشتعل في البلاد معه فتنة داخلية وقاتل عنيف بين الوطنيين أنفسهم وقد ابتدأت فعلا هذه الفتنة لولا أن تدارك الله الأمة التونسية برحمته فأنقذها

منها وحول تيارها للاستعمار الفرنسى الذى هاجم الحركة الوطنية بهذه الثورة الجامحة .

ولكى نسلط الأنوار الكاشفة على تلك الفترة السوداء التى مرت بالوطن أثناء قيام الحزب الجديد والوزارة التى تستند إليه بذلك الهجوم القاسى على المعهد الدينى الكبير (جامعة الزيتونة) وطلبة وشيوخه الممثلين فى جمعية صوت الطالب الزيتونى ونقابة الأساتذة والمدرسين نقول إن منشأ الخلاف كان أولاً بين الحزب الدستورى الجديد وطلبة المعاهد الدينية وشيوخهم الذين كان قسم عظيم منهم من أتباع هذا الحزب وقد سخر قوتهم لتدعيم مركزه وتأيد سياسته فى البلاد ثم للضغط على الوزارة السابقة حتى أسقطها من مقاعد الحكم . ومن الوسائل التى اتخذها إذ ذاك للضغط عليها تنشيطه للطلبة على أن يتقدموا للوزارة بمطالب تتعلق بإصلاح نظام التعليم فى المعاهد الدينية . وتقدموا فعلاً بتلك المطالب ولكن الوزارة لم تبادر بإجازها واشتد النزاع بينها وبين الطلبة . ولما سقطت وحلت محلها الوزارة التى يشترك فيها ويساندها حزب الدستور الجديد تقدم إليها الطلبة بنفس المطالب التى إذا لم تكن من إملاء فهمى مما ارتضاه وحرص على تقديمها للوزارة الأخرى وطالب الطلبة وزارة حزب الدستور الجديد بتنفيذ تلك الإصلاحات فرد عليهم أقبح رد وقرر الطلبة القيام بإضراب عام فى البلاد يوم قدوم المقيم الجديد إليها إعلاناً لاستياء البلاد من سياسة فرنسا . فقام الحزب بمعارضة الدعوة إلى الإضراب فكان أول اصطدام بينه وبين الطلبة أعلن على أثره الحرب الشعواء عليهم فانفصلوا عنه هم وأساتذتهم واتحدوا لمقاومة سياسته وانضموا لصفوف المعارضة . فأعلن لأتباعه وجوب مقاومة معهد العلوم الدينية (جامعة الزيتونة) فى

ثقافته وطلابه وشيوخه . وأذن بتشكيل عصابات للاعتداء على الطلبة إذا رجعوا إلى بلدانهم في الراحة الصيفية خشية أن يقوموا بين أهلهم وذويهم بالدعاية ضده . واتهم وزير الدولة شيخ الجامع الأعظم بتنشيط الطلبة على مقاومة سياسة الحزب والوزارة وأراد أن يقلبه من منصبه غير مراعاة للضمانات القانونية التي يجب أن يتمتع بها صغار الموظفين فضلا عن كبارهم مثل شيخ جامع الزيتونة الذي هو في مقام وزير ووقعت مشادة بين شيخ الجامع الأعظم ووزير الدولة شملت القصر والسفارة الفرنسية . وابتدأ الصراع بين عصابات الحزب الجديد والطلبة ومن يناصرهم من هيئات المعارضة وتكاثر المصادمات التي كانت مسلحة في بعض الأحيان وكان موقف الحكومة الفرنسية التي بيدها قوات حفظ الأمن موقف المتفرج الذي يريد اتساع نطاق هذه الفتنة وتكاثر الاعتداءات على الطلبة في بلدانهم وفي بيوتهم وفي محلات سكنهم وحتى في الشوارع والطرقات . وعملت الوزارة على تغيير موظفي إدارة الجامع الأعظم ومدارس سكنى الطلبة بأن أزلت الأشخاص الذين هم محل ثقة شيخ الجامع والذين لهم عطف على الطلبة واستبدلتهم بغيرهم من رجال العصابات التي شكلتها للانتقام من الطلبة وهنا تجلّى للعيان استعمال السلطة الحكومية من طرف الوزارة في الأغراض الحزبية وفي الانتقام من المخالفين لها والحزب في الرأي وحدث بمجرد إزالة شيخ مدارس سكنى الطلبة القديم وتعويضه بآخر عرف بتحزبه لحزب الدستور الجديد أن وقع اصطدام بينه وبين الطلبة الذين رفضوا أن يتولى هذا أمر مدارس سكنهم ولسكنه احتل الإدارة بإعانة وحماية عصابات الحزب التي اشتبكت مع الطلبة في معارك عنيفة ومن الغد أعلنت الصحف التونسية

عن وقوع حادث تسمم أصيب به نحو مائة تلميذ أثر تناولهم طعام الغذاء وأخذوا حالا إلى المستشفيات وبادر الأطباء بعلاجهم وإسعافهم ونحت تأثير الحكومة القائمة لم يتقدم التحقيق في هذه القضية الخطيرة خطوة واحدة كما وقع في كثير من القضايا الأخرى التي اعتدى فيها على الطلبة اعتداء مسلحاً أطلق فيه الرصاص ووجدت بأيدي المعتدين أسلحة إلا أنه أخلى سبيلهم وحفظت قضاياهم لتتوالى اعتداءاتهم .

هذه صورة من الصور التي قوبلت بها المعارضة لسياسة حزب الدستور الجديد وتلك مثل من تصرفات الوزارة واستعمالها لأداة الحكم ضد معارضيها وذلك المثل الذي قدمته للعالم على تصرف مكافين يطالبون بالحرية ويؤمنون بالديمقراطية ويحملون مشعل الثقافة الغربية عندما استلموا لأول مرة شيئا من السلطة وجلسوا على بعض مقاعد الحكم . وكانت سياسة فرنسا الاستعمارية التي أرخت لهم العنان ليتسعملوا ضد مخالفهم في الرأي هذه الأساليب القاسية في المقاومة تريد أن تقنع الناس وبسطاء العقول على الخصوص بأن الزعماء والقادة متى استقلت البلاد واستلموا فيها مقاليد الحكم عاملوا مخالفهم هذه المعاملة وقاوموا المعارضين لهم بمثل تلك الأساليب واستعملوا أداة الحكم للانتقام ممن لا يرى رأيهم .

وشاع هذا الاعتقاد بين التونسيين خصوصا الذين وقعت عليهم الاعتداءات والاضطهادات جماعات وأفرادا فكان له من الأثر السيء ما كان .

ونكتفي بهذا لأنه يرجع إلى أشياء عمومية وإلى نزاع فكري . ولا نسمع لأنفسنا بالتعرض إلى أعمال أخرى ترجع إلى تصرفات شخصية لأن ذلك يخرجنا عما نحن بصدده من انتقاد أغلاط الماضي والعمل على

إصلاحها في المستقبل وعدم العودة إلى ما وقع استنكاره من الاجراءات والتصرفات الفردية والحزبية والوزارية . فقد أذاقنا الاستعمار الولايات وأنزل بأممتنا ووطننا أفدح النكبات وأثنا لنستوحى من ذلك أن عقابا إلهيا نزل بنا ولم يصب الذين ظلموا منا خاصة بل عم وشمل الجميع لأن منا من شارك في ذلك الإجرام والاعتداء ومنا من أيده وناصر القائم به ومنا من سكت عنه خنوعا واستخذاء . وقد قال الله في محكم آياته (واتقوا فتنة لا تصيبن الدين ظلموا منكم خاصة) .

آراء كبار السياسيين الفرنسيين

في الصراع القائم بين تونس وفرنسا

بعد أن انتهينا من وضع خلاصات تنير السبيل أمام الباحث عن السياسة القائمة في المغرب بين فرنسا وتونس وأطوار الكفاح خصوصاً في الفترة الأخيرة التي أصبح فيها إلى جانب الكفاح السياسي كفاحاً مسلحاً نراق به الدماء ونهب الأمتعة وتهدم البيوت وتنهك الحرمات ويعذب المعتقلون تعذيباً القرون الوسطى من طرف القوات العسكرية الفرنسية وبسطنا القول في سياسة الأحزاب وموقف الشخصيات يحدّر بنا بعد كل ذلك أن نضع تحت أنظار الباحثين نظريات كبار الكتاب والساسة الفرنسيين في النزاع التونسي الفرنسي وتاريخه ورأيهم في الحركة الوطنية التونسية والأحزاب والشخصيات فمنها يستطع القارئ نظرة فرنسا إلى كل جهة وحركة وشخصية بعينها وتقدم الآن دراسة في الموضوع بقلم (هانري دو مونتيفي) الذي شغل مناصب مختلفة في الإدارة التونسية في فترة غير قصيرة من عهد الاحتلال والذي مكّنه اختلاطه بمختلف الطبقات التونسية والشخصيات من خبرة لا بأس بها . وكتب بحثه هذا في المجلة الكبرى التي تعبر عن سياسة وزارة الخارجية الفرنسية وهي مجلة (لابوليتيك ابترانجير) السياسية الخارجية في عددها الصادر في مارس سنة ١٩٥٢ وهذا نصه :

أُسس المشكلة التونسية

بعد احتلال فرنسا العسكري لتونس ، في سنة ١٨٨١ ، واحداً من أحداث تاريخ التوسع الاستعماري الأوروبي في القرن التاسع عشر . وكان

هذا العمل يهدف إلى قطع الطريق على إيطاليا^(١) وحماية الجزائر الفرنسية . وكانت معاهدة « باردو » تهدف إلى وضع العرش التونسي تحت الحماية الدبلوماسية والعسكرية للجمهورية الفرنسية ، ولكن فرنسا طوّرت استعمارها منذ سنة ١٨٨٣ ، وذلك بموجب اتفاقية « المرسى » التي آلت بموجبها إلى الحكومة الفرنسية أمر العناية بالأقاليم البربرية بواسطة جهاز إداري وتشريعي حديث ، مما هيأ للجلالية الفرنسية العيش والاستثمار .

وما أن تولت فرنسا الإشراف على شئون البلاد ، حتى تدفقت جموع من الفرنسيين لم يمض زمن حتى أصبح لها نصيب في الشؤون الداخلية . وقد أتاح التشريع الأوربي في البلاد فرصة هجرة أفوام أوربية أخرى ، وبصورة خاصة الإيطاليين ، وهكذا — تحت ستار الحماية — أنشأ الفرنسيون إقليمًا فرنسيًا ، بينما اختفت المطامع الاستعمارية الفرنسية والإيطالية تحت الرماد .

وفي الوقت نفسه ، كان التونسيون يشتد ساعدهم في الإحساس بشخصيتهم القومية وينهلون من تعاليمنا الثقافية ومفاهيمنا السياسية ، وكان هذا يسير على هدى الأباء الإسلامى ، مما أدى في النهاية إلى أن أصبح مثلهم الأعلى استرداد استقلال بلادهم .

وقد التفت الوطنية التونسية — المتأثرة بالاتجاه العالمى ، ورد الفعل الناشئ عن كراهية الغرب — بظلمها على السياسة الأوربية ، كما توغلت بعناصرها حتى العرش .

ولقد شرح لنا فرنسى عجز ساهم في نظام الحماية حوالى نصف

(١) التي كانت جادة إذ ذاك لاحتلال تونس .

قرن — المسألة التونسية على نحو يشبه المأساة المسرحية القديمة ، فقال :
إننا نجد في الفصل الأول شخصيتين لا ثالث لهما ، الجمهورية الفرنسية
والباي ، وأحدهما — أى الشخصيتين — تفترض أنها تضع يدها على
الدولة وتتولى شؤونها ، بينما يحيط بها عدد من الأسر تخدمها وترعاها ،
وهى التى يتألف منها « الكورس^(١) » . وفى الفصل الثانى تظهر
شخصيتان ، لم يكن ظهورهما متوقعاً من قبل ، وهما الشعب التونسى وهو
يتألف من حشد كبير من الناس تملكه وجدان بالحالة الجديدة وتعب
عن رأى هذا الحشد طبقة من المثقفين . أما الشخصية الثانية فهى :
(المواطن الفرنسى فى تونس) سواء كان معمرأ أو موظفاً .

وما أن نمضى إلى الفصل الثالث حتى نجد الجمهورية الفرنسية وقد
جابهتها الشخصيات الثلاث الأخرى : سيد الملكة ، والطبقة المثقفة
الشعبية متضامنة تطالب بحقوق الشعب ، ثم العمر الفرنسى ، وهو يقف
وحيداً يستمد قوته مما شيده من أعمال ، ويطالب هؤلاء الثلاثة بإعادة
النظر فى عقد الحماية . وخلال التمثيل يقف بعض الممثلين بين المناظر
أحدهم يتحين فرصة المساهمة بدور والآخر يحاول أن ينزع قناعه وهؤلاء
إيطاليا فى الماضى والجامعة العربية والأمم المتحدة فى الحاضر وفى المستقبل
قد تكون أمريكا أو الشيوعية .

نشأة الروح القومية التونسية :

فى مطلع هجرة الفرنسيين إلى تونس كان العمرون يصطدمون
بمعارضة المسلمين على أن تطور أساليب الحياة فى البلاد قد جعل إقبال

(١) جالية فرنسية عن جزيرة كورسيكا .

الفرنسيين أمراً مقبولاً . فقد قامت من بين التونسيين فئة تتحسس مكانها بين الشرق والغرب وأصبحت هذه الفئة تؤلف جانباً هاماً من السكان . ثم تطور التعليم واستطاعت الآراء التربوية الفرنسية أن ترفع المستوى الثقافي في أقل وقت وأن تضاعف من عدد الطبقة المفكرة وقد ساعد هذا على ظهور وعي جديد بالقيم الإنسانية . كما استطاعت البورجوازية الصغيرة (الطبقة الوسطى) أن تغزو الوظائف وأن ترقى إلى الصفوف العليا وقد تمت الثورة الثقافية داخل الأطار السياسي الذي شمله التطور أيضاً عن طريق الحماية والمؤسسات ذات الطابع الحر التي سهلت هذه الحماية سبل قيامها . كما ثبت الجيل الجديد أقدامه في الجهاز الإداري المستمد من المغرب . أي من الحضارة الديمقراطية الحديثة القائمة على سيادة الشعب .

وقد خلق النظام الجديد انقساماً في السلطة مع إهدار لمية النفوذ المحلي التقليدي . فقد فصل تجديد الجهاز الإداري بين كثير من المصالح وضاعف الصلات بين بعضها وربط السلطة بالقانون لا بالفرد . وبهذا تضاعف نفوذ المشايخ والقواد^(١) ، كما استيقظ الرأي العام — نتيجة لانتشار الروح الديمقراطية الفرنسية — واتخذ لنفسه وسائل للتعبير تتمثل في صحف تصدر باللغتين (العربية والفرنسية)^(٢) وأحزاب^(٣) منظمة على نحو يشبه الأحزاب الفرنسية .

ويضاف إلى هذا كله أن النظام الاقتصادي الغربي وحرية التجارة

(١) الشيخ يعادله العمدة في الشرق والقائد — الأمور — يمثل سلطة الباي .

(٢) تعطّل الصحف في تونس دون محاكمة ولجورد قرار وزيرى .

(٣) لم تعترف السلطة الفرنسية في تونس بوجود أحزاب وإنما كان على سبيل

قد ضاعفا من الثروة وساهما في خلق أسس مجتمع جديد . فقد انهارت الأسر العتيقة ^(١) التي كانت تمتلك وسائل الانتاج اوحات محالها طبقة جديدة قوامها الأغنياء المحدثون . ومن ناحية أخرى ونتيجة لتصنيع الزراعة واكتشاف المناجم وقيام الاحتكارات الحديثة ظهرت طبقة اجتماعية كانت مجهولة حتى ذلك الحين وهى طبقة العمال السكادحين .

ولقد كانت ثمة حدود غير منظورة تفصل في تونس القديمة بين شقين كانا يبدوان وكأنهما بلدين متنافرين . نخرج المدن كانت تقوم في الوهاد الفسيحة مواطن القبائل البدوية وأفرادها يختلفون في أساليب حياتهم ووضعهم الاجتماعى عن بقية سكان البلاد غير أن النظام الحديث أتاح لهم فرصة العمل في مجالات أخرى ^(٢) غير قبائلهم وتقع هذه المجالات في المدن أو عند أطرافها مما أدى آخر الأمر إلى أن يلتحق فريق لا بأس به من البدو في عداد طبقة العمال السكادحين .

وهكذا — خلال السبعين سنة الأخيرة — تصدع المجتمع التونسى ، وذلك من حيث تقسيمه إلى طوائف وقبائل ، وانتظم في إيقاع أصبح يبدو يوما بعد يوم إيقاعا موحدآ .

ولم تكن أبدأ روح الشعب هى التى حققت هذا التطور في ظل ظروف سيئة راسخة ، لقد كانت ثمة روح أخرى روح عاصفة ، تتقبل صرخة التقدم والتجديد ، والنقد والكفاح ، كما تستمع — في الوقت نفسه — لصوت الماضى وللإيمان الصوفى ، والتراث العنصرى ، روح يختلط فيها الألم والأمل في تناقض دائم .

(١) يقصد الملاك التونسيين الذين حل محلهم السكولون الفرنسى .

(٢) اضطر البدو والزراع الذين انتزعت منهم أراضيهم إلى التكديس حول المدن باحثين عن العمل في المصانع التى توجد في المدن وغيرها .

وأنتا لنجد هذا التناقض في الأخلاق والعادات حيث أن تيار التطور بالنسبة لها سار بطيئاً إذا قيس بتيار التجديد بصفة عامة .

وتعزى الصعوبات التي تقف في وجه تطور الحياة الاجتماعية ، إلى التقاليد التي لا تنسجم مع الروح الجديدة ، ومن هذه التقاليد تعدد الزوجات وحجاب المرأة . غير أن الجيل الجديد المسلم مازال يحتفظ في حركته التقدمية بلون من التشكك الديني ، الذي يتصل بالإيمان والماضي معا .

وعلىنا ألا ننسى أن الإسلام يجمع في إطار واحد بين الحياة الروحية والحياة الدنيوية . وعلى هذا النحو يمكن تلخيص حضارته . وعلى أن المسلمين يعتقدون أن الشرق وحده هو الذي يحيا حياة روحية ، بينما لا تقوم في الغرب سوى حياة مادية أرضية . ومن الصعب — بالنسبة للمسلمين — التفرقة بين الدين والروح ، وعلى هذا فإن الخوف من المادية الغربية هو الذي يجعل للتطور التونسي طابعه المتناقض هذا ، كما يفسر رد الفعل — غير المفهوم — نحو الملحدّين الغربيين . وعلىنا أن نشعر بأن التونسيين تنتابهم حيرة بالغة إذ يتجاذبهم الشرق والغرب ، وذلك كي نفهم كل مظاهر حركتهم السياسية .

على هذا المسرح السياسي تمثل المأساة في وضع النهار ، فالحركة الوطنية التونسية ليست إلا تعبيراً عاماً عن القلق الداخلي الذي ينتاب هذه النفوس التي استيقظت منذ ربع قرن ، فأساءت في عروق البورجوازية طاقة سياسية جعلتها تشعر بأنها لم تعد مستعبدة في هذه العصور المتقدمة . إن الحركة الوطنية التونسية ليست بحال ما ، حركة مصطنعة أو غير طبيعية ، بل هي ظاهرة حتمية ، تتناول جذور الروح البربرية الدفينة ،

وتنفجر نتيجة للصدام مع التوسع الفرنسى وتتضخم عن طريق يقظة الوحدة الاسلامية والثورة العالمية ضد الاستعمار .

ولقد عرف عن البربر تعلقهم الشديد بالحرية وثوراتهم الكثيرة دليل على ذلك كما أكد المؤرخون القدامى أنه من المتعذر أن ينضوى البربر تحت غيرهم من العناصر ، ولقد أذكى الإسلام هذا الخلق فى البربر . والبربر هم الذين شجعوا الحزبين الوطنيين المتنافسين ، حزبي الدستور القديم والجديد ، وهم الذين عقدوا أخيراً اللواء لبطل وطنى ، هو الحبيب بورقيبة « المجاهد الكبير »^(١) .

والحركة الوطنية التونسية أيضاً صورة عن مشاعرنا الأوربية فيما يتعلق بمفهوم الوطن ، بل هى خيط انقلت من الثورة الفرنسية .

لقد تعلم الأطفال الوطنيون ، وهم على مقاعد الدرس أن يعيدوا هذه الكلمة : « الوطن » ، كما أنهم اكتشفوا وطنهم فهو أرض تعود وحنيتها إلى قرون بعيدة وتراث من الحصار ومصالح اقتصادية عديدة .

ولا يمكن اعتبار هذه الحركة الوطنية مجرد التفاف حول النظام الملكى ، فالعرش بالنسبة لها ليس إلا رمز ذو فائدة . ولسنا نجد سوى حزب الدستور القديم يعلن ولاء حقيقياً للعرش الذى يمثل أسلوب الحكم الدينى الإسلامى .

أما حزب الدستور الجديد ، فهو يناصر الباي بدافع الوصولية . ونحن نشير هنا إلى الاختلاف بين التيارين اللذين يغذيان الوعي العام ، ونحن

(١) هذا غلط مقصود من الكتاب فلا يوجد فى تونس بربر إلا بنسبة واحد فى المائة وكل سكان تونس عرب يكره الفرنسيون أن يذكرهم ويعترفوا لهم بوجود .

تجد هذا الاختلاف — أو بعبارة أخرى هذا التمزق في الوعي — في اتجاه الوطنيين التونسيين نحو حركة الوحدة الإسلامية التي لا يستطيعون الانفلات عنها ، والتونسيون — مثل كافة المغاربة — يسمون أنفسهم « عربا » ذلك لأن العرب كانوا غزاتهم النبلاء ، ولأن العربية لغتهم في العبادة والكفاح ولأن العرب والإسلام — في مفهومهم — شيئاً واحداً .

وعلى هذا لم يعد من الأمور المفاجئة أن ترى الحماسة الوطنية تتبدل بالحماسة الدينية ، كما تحمل الآيات القرآنية محل الخطب السياسية وذلك في فترات القمع والإرهاب .

وفي سنة ١٩٣١ ، عندما عقد المؤتمر الإسلامي في القدس ؛ آلى « الثعالي » زعيم حزب الدستور القديم على نفسه — متحدثاً باسم بلاده — العمل لإعادة بناء الأمة العربية موحدة لا تتجزأ ، وفي سنة ١٩٥١ تقل رئيس الحزب الدستوري الجديد صوت تونس إلى مؤتمر الشعوب الإسلامية الذي عقد في كراتشي .

وكثيرون من أعضاء حزب الدستور الجديد ملحدون ويستوحون مثل الغرب اللادينية ، بيد أن هؤلاء لا يجدون في الشرق سوى لونا من ألوان التأييد ، ولا يرون في الإسلام إلا وسيلة من وسائل التضامن مع جميع أبناء البلاد ، هذا التضامن الذي أصبحوا يسرون فيه إلى أبعد حد بحيث لا يخشون أن يستغل لخدمة التعصب الديني ، كما حدث سنة ١٩٣٣ عندما نكل بالمسلمين الذين اتخذوا لأنفسهم الجنسية الفرنسية ، بحجة أنهم كفرة ، وهذه الحجة التي يتذرع بها الحزبان دائماً في أعمال الشغب والهياج وخلال هذا الصراع الداخلي بين الحزبين يبدو لنا التناقض في الوعي

إذ يقف أعضاء حزب الدستور القديم في الجامع الكبير يستنزلون اللعنات على حزب الدستور الجديد .

ويتمثل اتجاه حزب الدستور الجديد ، في أنه يعتبر الحركة الوطنية التونسية فرعاً من فروع الحركة العالمية التي تهدف إلى منح حق تقرير المصير للشعوب المحتلة .

تاريخ حزب الدستور :

كان حزب الدستور وليد عناصر تونسية خالصة ، فإن زعماءه الأول البشير صفر وطى باش حامية ، والثعالبي ، كانوا من التونسيين الذين نهلوا من الثقافة الغربية^(١) والذين عبروا منذ سنة ١٩٠٦ عن الشعور الوطني ضد الاستعباد ، وناضلوا في سبيل إذكاء الشعور الوطني ، وفي سبيل التقدم وكانوا في هذا يتنافسون ويقلدون حركة تركيا الفتاة .

وتبلورت الحركة الأولى في سنة ١٩٢٠ ، في شكل حزب منظم هو « الحزب الدستوري التونسي القديم » . وكان يهدف إلى تحرير الشعب التونسي متخذاً لنفسه مثيلاً أعلى ديمقراطي وطني ، غير أنه بعد أن مضى عدة سنوات ، لم تعد الديمقراطية والوطنية صنوان في هذه الحركة . فقد قام في سنة ١٩٣٣ فريق من الشباب المتأثر بالآراء الحديثة والاتجاهات الديمقراطية وأنشأوا « حزب الدستور الجديد » وبهذا أصبح الحزب الأول « حزب الدستور القديم » ضاماً في صفوفه التقليد بين الذين

(١) الزعيم المرحوم السيد عبد العزيز الثعالبي ثقافته عربية إسلامية محضة وهو الذي أثر على الزعيم باش حامية وغيرها وحول سياستهم التي كانت ذات صبغة أوربية إلى سياسة إسلامية .

انجذبت أنظارهم إلى الشرق الإسلامي ، وهم يهتدون بأقوال شكيب ارسلان رائد حركة البقظة الإسلامية .

على أن حزبي الدستور يلتقيان في الغاية العليا ، وهي استقلال تونس ، وكلاهما يرى تحقيق هذا الاستقلال على درجات تكثر أو تقل عند كل منهما . وأولى هذه الدرجات إعادة الدولة التونسية بشخصيتها داخل إطار فسيح من الحماية ، وهما يختلفان في مفهوم السائل الاجتماعية ، ثم في الوسيلة التي يهدفان إليها لتحقيق هدفهما المشترك كذلك يتضح الخلاف في التنافس القائم بين زعمائهما .

وكثيرا ما يؤخذ على حزب الدستور الجديد ، وجهه المزدوج ، فهو غربي ديمقراطي أمام الغربيين ، وإسلامي كاره للأجانب عندما يتوجه إلى أنصاره ، على أنه ما من شك في أن مفكرى الحزب مخلصون حقا في اعتناقهم الأفكار الغربية ، بيد أن الحزب ، بوصفه حزبا شعبيا عليه أن يتحدث إلى الشعب باللغة التي تمس مشاعره .

أما حزب الدستور القديم فهو لا يجيد إلا خطة واحدة ، هي كراهية الغرب وعدم الثقة به ، والتطلع إلى الاندماج في امبراطورية إسلامية ، وأكثر أعضاء هذا الحزب ينحدرون من الأسر التي عملت في ظل الاحتلال التركي ، وهم ليسوا ديمقراطيين ولا وطنيين — بالمعنى المعروف لهاتين الكلمتين عند الغربيين — بل أنهم مسلمون راديكليون .

وحزب الدستور الجديد أكثر نشاطا من أخيه الأكبر وأكثر لباقة أيضا في الوصول إلى الجماهير ، وهو أكثر أنصارا وله شبكة من الشعب واللاجان في أنحاء البلاد ، وجميعها على جانب من الدراية والنشاط

وهو يطوى تحت جناحيه — سواء عن طريق الليل أو عن طريق الخوف — جميع أفراد الطبقة الوسطى الذين يشتغلون بالتجارة والنقابات التونسية — باستثناء بعض العناصر الهزيلة التي تخضع للشيوعيين والاشتراكيين — شديدة الصلة بحزب الدستور الجديد ، والنشاط النقابي هناك من الناحية العملية ، ما يهدف أول ما يهدف إلى النضال الوطني . ولقد أصبح هذا الحزب عنصراً حاسماً بالنسبة للرأى العام فأنصاره بين العامة كثيرون ، إلى جانب عدد كبير من الشباب المتعلم والنخبة المثقفة . على أن حركة الدستور — بشقيها — لا تشمل تماماً جميع الحركة التونسية ، فثمة خليط متوافر الأشكال والألوان ، يبدأ من التشدد في عدااء الأجانب وينتهى إلى الانتهازية والسلبية والتعاون الخالص مع سلطات الحماية ، يبدأ أننا نستطيع القول بأن جميع التونسيين وطيون — باستثناء بعض المرتدين — وهم جميعاً يتمنون رؤية بلادهم وقد حظيت بنعمة الاستقلال أو على الأقل بنعمة السيادة على حكومتها . ولقد تركّز هذا الاجماع فى الأمانى الوطنية حول « المصنف باى ملك تونس » الذى خلعه الخلفاء^(١) وإذ ذاك انفرط العقد إلى حين ، ثم عاد إلى التجمع مرة ثانية .

إن الأحداث الأخيرة التى وقعت فى تونس قد أكدت ما يتمتع به حزب الدستور الجديد ورئيسه أبو رقية من تأثير عميق ، فقد فرض على الباي وحكومته اللجوء إلى الأمم المتحدة بعد انقطاع المفاوضات الودية التى جرت

(١) واعتقلته فرنسا ببلادها إلى أن مات .

في باريس ، ولقد قامت المظاهرات وأعمال العصيان والتمرد في جميع أنحاء البلاد بشكل لفت أنظار العالم إلى المطالب التونسية^(١) .

ولقد أصبح من الواضح — بعد أن بدأ التأثير الضعيف لتصريحات رئيس الوزارة الفرنسية — أن المسؤولين في تونس ما زالوا يخضعون لنفوذ بورقية ، وأنه في سبيل إجراء محادثات فرنسية تونسية لابد من موافقته ، ومن ثم التزول عند مطلب إقامة الحكم الدائى الذى هو أول مطالب الدستور الجديد .

الفرنسيون في تونس :

كان حتما أن يتدفق الأوربيون على تونس ، كما حدث أن تدفقوا على مراکش فيما بعد . فقد كان غزو الجزائر بمثابة سابقة ، لم تمض بعدها خمسون سنة حتى انتابت أوروبا حمى التوسع ، وتوجهت بنشاطها إلى تلك الأراضى البكر .

كانت تونس مجالا لهذه الهجرة ، بواسطة تيارين رئيسيين اتجهوا نحوها : الإيطاليون والفرنسيون .

ولم تجد السيطرة السياسية الفرنسية على الدولة التونسية ولا (الاستعمار) الفرنسى في وقف الهجرة الإيطالية ، وعلى الجملة فإن العمل السياسى الفرنسى قد برك التوسع الأوربى . وخط صفحات حافلة في كتاب الغزو الاستعمارى الأوربى .

ولقد صادفت الهجرة الأوربية أول الأمر عنصراً لم يلبث أن اختلط بها

(١) إن اللجوء إلى منظمة الأمم كان نتيجة ضغط المعارضة وهيجان الشعب ضد المفاوضين والمشاركين من رجال الحزب الجديد .

وهو اليهود وهؤلاء هم خليط من يهود في أصلهم . ومن بربر قد تهودوا وقد كانوا يتطلعون إلى أوروبا وينتظرون الخلاص على يد الحضارة الغربية ، إذ أنهم نهلوا منها بنهم جشع كثيرين ، وكانوا أذكاء مجدين ، استطاعوا في وقت قصير أن يكونوا من بينهم نخبة أكثر ثقافة من النخبة الإسلامية المثقفة ، وتعد صنوا للنخبة اللاتينية .

وقد أصبح فريق كبير من هؤلاء فرنسياً عن طريق التجنس ، وعلى هذا نستطيع القول بأن السكان اليهود في تونس ينظمون في عداد الأقلية الأوربية من حيث طرائق عيشهم ومشاعرهم واتجاهاتهم .

وعندما اصطدمت الهجرة بالمسلمين ، الذين ما زالوا يحتفظون بلغتهم وروحهم وعاداتهم التي ترجع إلى قرون طويلة ، حاول اليهود أن يلعبوا دور الوسيط بين الأوربيين والتونسيين . وقد أفادوا من هذا الدور الذي يعتبر محاولة في سبيل إقامة اتحاد بين الشرق والغرب ، كما وضع هذا الدور تماماً في المفاوضات الأخيرة التي جرت بين الحكومتين التونسية والفرنسية^(١) .

أرسل المعمرون الايطاليون أقدامهم في البلاد قبل سنة ١٨٨١ وتمكنوا من أن يصبحوا جالية ذات شأن في السنوات العشرين الأولى للحماية ، وقد كان عددهم في سنة ١٩٠٠ (٥٠.٠٠٠) نسمة . وفي سنة ١٩٣٦ ،

(١) يشير الكتاب إلى الدور الذي لعبه اليهود في التوسط بين فرنسا وحزب الدستور الجديد لتكوين المفاوضات واستبدال الاستقلال بالاصلاحيات إذ الاستقلال ورجوع السلطة بيد المسلمين في تونس لا يرضى عند اليهود وقد أوضحنا بهذا الدور الخطير في كتاب « اتجاه خطير في تونس » — مطبوعات مكتب تونس الحرة —

بلغوا (١٠٠٠٠٠) نسمة ، واشتغل المعمرون في الأرض عمالاً وأصحاب ملكيات صغيرة وأخيراً استطاعوا التغلغل في حياة البلاد الاقتصادية ، وأصبح لهم فضل في تقدم الاقتصاد التونسي .

حمل (المعمرون) الايطاليون معهم أسلوب حياتهم الصقلي ، ومستوى معيشتهم المنخفض ، وأخذوا يختلطون بالمعمرين الفرنسيين ، ثم اندمجوا فيهم إلى حد ما عن طريق التجنس . غدير أن عودة كثير من الملاك الايطاليين غداة الحرب الأخيرة ، وما نص عليه قانون التجنس الفرنسي من حيث ضرورة المولد في البلاد ، كل هذا ساعد على تحلل المعمرين الايطاليين ، وهم اليوم يبلغون (٨٥٠٠٠) نسمة ، أغلب أبنائهم ولدوا فرنسيين .

وثمة جاليات معمرة أخرى ولكنها هزيلة العدد، إذا استثنينا المالطيين وهم أبناء عمومة الايطاليين ، والذين ذابوا أيضاً في المعمرين الفرنسيين . ومن بين المجموعة الأوربية نرى جالية المعمرين الفرنسيين أكثر الجاليات تماسكا وهي اليوم تبلغ (١٦٠٠٠٠) نسمة ، وما من شك في أن هؤلاء ليسوا جميعاً من ذوى الأصل الفرنسي ، بقدر ما هم فرنسيون مكتسبون ، وفي إحصاء أجرى سنة ١٩٣٦ كان حوالى ثلث الفرنسيين المقيمين في تونس من الفرنسيين ، وإذا أخذنا بعين الاعتبار الزواج المختلط والتجنيس ، نرى أن ربع الفرنسيين هم من الفرنسيين الأصليين . غير أن جميع أفراد الجالية الفرنسية ينتظمون في الرعوية الفرنسية ، وقد جعلت لهم هذه الرعوية وضعاً مفضلاً في البلاد ، وهذا الوضع بالإضافة إلى بعدهم عن الوطن الأم ، واعتزازهم بفرنسيتهم جعلهم دائماً غيورين ، وذوى حساسية وطنية عالية .

وتؤلف هذه الجالية الفرنسية — على الرغم من أصولها المختلفة — اتجاهًا سياسيًا موحدًا ، ويؤلف سكان الأقاليم الفرنسية المقيمين في تونس ، جمعيات صغيرة فيما بينهم ، هذا إذا استثنينا الكورسيكيين الذين يكونون بالنسبة لعددهم وتضامنهم نواة المقاومة في الأقلية الفرنسية ، وتعتبر الأحزاب السياسية في الوطن الأم هذه الجالية جانباً من الأهمية .

وجميع أفراد الجالية من الكاثوليك باستثناء حوالي ١٥٠٠٠ يهودي (من الفرنسيين) . على أن الدين لم يكن السبب في قيام صلة مشتركة بين الإيطاليين والمالطيين والفرنسيين ، إلا أن العمرين جميعاً من السكان اليهود يؤلفون كياناً واحداً أمام السكان المسلمين . ويقدر عدد الأوربيين بـ (٣٥٠.٠٠٠) وهم يعتبرون بالنسبة لثلاثة ملايين ونصف وهم جميع سكان البلاد ، النتيجة ذات الشأن . ولهذا الأقلية مكان ممتاز في البلاد في مضمار الحياة الثقافية والعملية .

والأوربيون في تونس لا يرون أنفسهم غرباء ، هذا باستثناء اليهود الذين أصبح ينظر إلى بعضهم نظرة خاصة بعد أحداث فلسطين ، وجميع الغريبيين قد رسخت أقدامهم في البلاد وأصبحوا يملكون فيها أراضي ومنشآت بل ومقابر أيضاً .. وهم لا يعيشون في عزلة أبداً بل لقد تغلغلوا في القرى والمدن على السواء ، على أنهم — على الرغم من هذا كله — مازالوا يعيشون على هامش السكان الأصليين ، وذلك بالنسبة لأسلوب حياتهم وتفكيرهم ، وهم في هذا يتعالون على التونسيين .

واقعد أقاد المعمرون من القوانين الحديثة التي أتت بها الحماية وانتهى بهم الأمر إلى أن أصبحوا موجهين لكثير من الشئون وإذا أجرينا

مقارنة بينهم وبين النخبة الجديدة من المسلمين ، فإننا نجدهم أكثر تماسكاً وثباتاً .

إن تونس الحديثة هي ثمرة جهد هؤلاء المستعمرين ، وهم على دراية بدورهم في هذا للضمار ، فهم يعلمون أن من بين مئات المهندسين يوجد ثلاثة أو أربعة من التونسيين ، وإن أطباءهم ورجال الإدارة من بينهم أكثر كفاءة من أمثالهم لدى التونسيين ، وهم يعلمون أن سكان البلاد الأصليين لم يستطيعوا لم حتى اليوم أن يساهموا إلا بمقدار الربع وذلك بالنسبة للعمال الماهرة وأصحاب المنشآت (١)

وما من شك في أن هذا الشعور المتعالي يجعلهم يدركون ما ينبغي عليهم عمله في الميدان السياسي ، ذلك أن الجهد الفرنسي في تونس ينصرف إلى ناحيتين في وقت واحد ، أولهما : الدولة ، والثانية : المنشآت الخاصة . كانت الدولة التونسية لاتعدو مركزاً قروياً حقيراً ، فليست ثمة مرافق عامة وفي المناطق البربرية لم يكن يدخل في الحساب مطلقاً الإدارة والنظام فالأمر ليس إلا مجرد البقاء على قيد الحياة .

ولقد جاء الفرنسيون وأشاعوا الاستقرار في هذه المناطق وسنوا القوانين وأدخلوا على البلاد النظم المالية ، وأقاموا المرافق العامة ، من الأشغال العمومية إلى الزراعة والتجارة والصناعة والتعليم والصحة العامة والشؤون الاجتماعية (٢) .

على أنهم لجأوا في سبيل هذا كله إلى استعمار الدولة التونسية ، فقد

(١) هذا نتيجة التعليم والتمدين الفرنسي للتونسيين طيلة ٧٠ سنة .

(٢) كانت الدولة التونسية دولة كاملة الجهاز قبل الاحتلال كما أوضحناه سابقاً والاحتلال الفرنسي آخرها ولم تتقدم بالتونسيين خطوة .

وجدوا أنفسهم أمام عجز المواطنين الأصليين عن تشكيل الجهاز المطلوب ولو بصفة مرءوسين فنصبوا أفراد من بينهم واحتكروا بذلك الوظائف العامة في البلاد . وجميع المناصب الكبرى في طول البلاد وعرضها مازال يشغلها فرنسيون يرجعون في شؤونهم إلى الإقامة العامة ويتصلون في المسائل الفنية بالوزراء الفرنسيين ، وبهذا أقاموا حكماً مباشراً تحت اسم الإدارة العامة .

ولم يبق من الحكومة التونسية القديمة إلا وزراء من الدمى ، ليسوا على جانب من الدراية في الشؤون السياسية ، أو حتى على صلة بالجهاز التقليدي الذي يتألف من المشايخ والقواد ، وهو جهاز ضمرت قوته إلا أن الفرنسيين مازالوا يبقون عليه كي يفيدوا منه في كثير من الأحيان ، وقد تحولت الحكومة التونسية في إدارة فرنسية الجوهر ، تسير وفق خطة إصلاحية وهي خطة لا تقتصر على النواحي الاقتصادية والاجتماعية بل تشمل إعداد جهاز من المرافق العامة الحديثة ، كالسكك الحديدية والطرق والأبنية العامة ، ومحركات المياه ، ودور البريد والتلغراف والمحاكم وهيئات البوليس والمستشفيات والمؤسسات العلمية والمدارس . ونتيجة لهذا كله ، أعدت آلاف الأسر في المستشفيات ، ومضى الألوف من الأطفال إلى المدارس ومدت آلاف الكيلومترات من طرق المواصلات (١) .

وعلى هذا النحو ، أقيم جهاز كامل للدولة الحديثة . ولعل آخر الأعمال العظيمة في تونس ، هو بناء سد عظيم في وادي

(١) راجع قسم التعليم والصحة العامة في الوثائق .

« مجردة » مما أتاح رى وكهربية هذا الوادى وإيصال المياه إلى المدن الكبيرة ، وهذا المشروع قام بتمويله وتنفيذه الفرنسيون (١) .

ولم تكن إقامة هذا الجهاز تعنى فائدة الفرنسيين وحدهم ، وإذا كانت الموانئ والطرق والسكك الحديدية قد ساعدت المعمرين والصناعيين والتجار على استثمار ثروة البلاد ، فإن السكان الأصليين قد أفادوا منها فائدة عظيمة ولا شك أن جانباً كبيراً من هذا الجهاز سيؤول حتماً إليهم كالمدارس والمنشآت الصحية .

ولقد كان من الصعوبة إقامة هذه المشيدات الضخمة دون فضل الحزينة الفرنسية .

على أن الجهد الفرنسى لم يقتصر على هذه المشروعات العامة ، فقد سجل نجاحاً ملحوظاً فى مضمار المشروعات الخاصة ، فإن استثمار الدولة التونسية لم يكن إلا ذيل الاستثمار الإنسانى والاقتصادى . فقد استثمرت المناجم بواسطة شركات أوربية ، وقام ألوف من المزارعين الفرنسيين أو الإيطاليين باستصلاح الأراضى البور ، وأقام الفرنسيون المصانع المختلفة وغيرها من البنوك والمؤسسات التجارية .

ولم تتمتع هذه المشروعات الخاصة الثروة للفرنسيين والأوربيين فحسب ، بل كانت مصدر رخاء للماهير السكان الأصليين ، من العمال وصغار التجار إلخ . وقد بلغ نصيب هؤلاء من هذه الثروة ما يعادل خمسين بالمائة (٢) . وقد ساعدت هذه المشروعات الفلاحين التونسيين على أن ينشطوا فى استصلاح الأراضى وزرعها نتيجة لإتصالهم بالمعمرين الفرنسيين .

(١) وهو مشروع جعل للفرنسيين وحدهم وأنفق عليه من أموال الدولة .

(٢) هذا غير صحيح نظراً لافقر المدفع الذى عليه عامة الشعب .

إزاء هذا كله ، رأى الفرنسيون في تونس أنهم ذوو حق في هذه البلاد ، وهو أولاً حق في توجيه شئون الدولة ، وذلك أن إدارتهم ما زالت مجدية ، فالتونسيون لم يبالغوا بعد المرتبة التي تؤهلهم للانفراد بهذه الإدارة . . ثم هو ثانياً حق تأمين سلامة منشآتهم الخاصة ولا يتحقق هذا إلا عن طريق وجود سلطة فرنسية في جهاز الدولة ، وهم يذهبون إلى أبعد من هذا ، إذ يرون أن جهدهم في البلاد قد جعل لهم الحق في المشاركة في السيادة عليها هذه المشاركة التي ينبغي أن تكون في المجالس وفي الإدارة .

لقد أنشأ الفرنسيون في تونس دولة واقتصاداً حديثين ، وذلك بأيديهم ومالهم وهم يرفضون أن يعاملوا معاملة الذي يبني في أرض غيره ، هذا بينما يستولى التونسيون على هذا كله دون جهد يذكر .

المعاهدة والسيادة :

عملت معاهدة « باردو » التي عقدت في ١٢ مايو سنة ١٨٨١ على تقوية حدود الجزائر الشرقية ، وأتاحت للجيش الفرنسي احتلال الأراضي التونسية ، وبهذا عزلت تونس عن ميدان الدسائس العالمية ، واستولت على سيادة الحكومة التونسية الداخلية ، بيد أن هذه المعاهدة لم تمنح فرنسا أى حق في شئون البلاد الداخلية ، باستثناء إقرار الأمن .

ولقد كان من المفروض أن تحتفظ تونس بالسيادة الذاتية لحكومتها في إطار هذه الاتفاقية الدبلوماسية ، غير أن الفرنسيين الذين أقاموا منشآت في البلاد في ظل نظام مغتصب وتحت حماية جيشهم ، ساروا بتونس

إلى أن أصبحت آخر الأمر ذبلاً لإدارة أفريقيا الفرنسية .

أما اتفاقية « المرسى » المعقودة في ٨ يونيو سنة ١٨٨٣ ، فقد وضعت شئون الدولة التونسية المالية تحت الوصاية الإدارية للجمهورية الفرنسية كما نصت الاتفاقية على : « لما كانت غاية سمو الباي أن يسهل للحكومة الفرنسية إتمام حمايتها ، فقد تكفل بإدخال الإصلاحات الإدارية والعادلة والمالية التي ترى الحكومة الفرنسية فائدة في إدخالها » .

وهنا ينبغي أن نقرر أن العقد الذي ربط بين فرنسا وتونس لم ينص أبداً على أن تستولى الحكومة الفرنسية مباشرة على الإدارة التونسية ، ذلك أن البرلمان الفرنسي كان قد رفض مشروعاً سابقاً لاتفاقية المرسى ، وذلك في ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٨٢ ، وقد جاء في هذا المشروع : « إن للحكومة الفرنسية أن تمارس في تونس الاختصاصات الإدارية والعادلة التي تراها ذات فائدة » والبرلمان الفرنسي في رفضه الإدارة المباشرة في تونس قد وضع حدود الحماية الفرنسية ، وهي بقاء السيادة التونسية تحت الوصاية الفرنسية بشرط أن تحتفظ بكيانها وبقائها ووحدتها .

بيد أن السياسة التي اتبعها المقيمون الفرنسيون العامون قد استخرجت من اتفاقية « المرسى » تفويضاً في ممارسة كافة السلطات . وقد قبل الباي مختاراً النزول عن جزء من سيادته ، ذلك لأن المادة الأولى من معاهدة « المرسى » تحتم عليه أن يقبل ما يقترح عليه^(١) .

على أن المعمرين عندما قاموا بتأسيس هيئات تمثيلية في البلاد كالغرف التجارية ومجالس الميرانية ، قد استشعروا نوعاً من المشاركة في السيادة

(١) إن معاهدة باردو والملحق التكميلي لها « معاهدة المرسى » كلهما فرضت على ملك تونس فرضاً ولا يمكن أن يتنازل ملك عن اختصاصاته طوعاً .

هذه المشاركة التي انتهت بالوضع في تونس إلى حال فريدة من نوعها .
ومع أن كافة النصوص التي تصل بين فرنسا وتونس لم تشر أبداً إلى
نوع من تفويض الحكومة الفرنسية ممارسة السلطة في البلاد . وقد
أكد البرلمان الفرنسي هذا ، فإنها بالتالي لم تسمح للمعمرين بمباشرة
هذه السلطة .

وقد صدر كتاب في سنة ١٩٣١ بعنوان : « الدولة التونسية والحماية
الفرنسية » وذلك بإشراف المقيم العام الفرنسي . وقد جاء في هذا الكتاب
الرسمي عبارة أشارت صراحة إلى استقلال تونس ، وهي أن الوضع في
البلاد هو « ممارسة حقوق السيادة لا التصرف فيها » .

ويشير القانون الدولي إلى أن « الحماية تحفظ استمرار كيان الدولة
المحمية » بيد أن الحماية الفرنسية في تونس قد تجاوزت حدودها إلى
الإدارة المباشرة ثم إلى اشتراك المواطنين الفرنسيين في تولى شئون الدولة
على أن هذا كله لا يمكن أن يعنى قيام حق جديد يعطى على روح السيادة .
هذا التجاوز ، وهذا اللبس قد جعلنا الحاجة ماسة لإعادة النظر في
اتفاقية « المرسى » وقد كان تصريح ١٧ أغسطس سنة ١٩٥٠ إشارة إلى
الدخول في مفاوضات تؤدي إلى انتقال تونس إلى حكم ذاتي .

وفي ٨ فبراير سنة ١٩٥١ ظهرت أول طائفة من الإصلاحات ، وقد
تضمنت تأكيذاً لشخصية الحكومة التونسية ، ومنحت الوزراء التونسيين
سلطة فعلية . كما وسعت من فرض استخدام التونسيين في الوظائف
العمومية ، على أن هذه الإصلاحات تتعرض لكثير من المسائل التي كانت

موضع الخلاف ، وأهم هذه المسائل موضوع المشاركة في السيادة وموضوع
(الشخصية القومية .

وقد تقدم الباي باقتراح إصلاح أساسى ، وذلك فى خطبة العرش التى ألقىت فى ١٥ مايو سنة ١٩٥١ ، إذ أعلن عن رغبته فى أن يتيح لشعبه نظاماً برلمانياً ، وفوض رئيس وزرائه فى استخلاص الموافقة على ذلك من الحكومة الفرنسية .

وفى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥١ قدم الوزراء التونسيون إلى حكومة الجمهورية الفرنسية مذكرة أشاروا فيها إلى نص تصريح ١٧ أغسطس سنة ١٩٥٠ (عن الحكم الذاتى) الذى أكد مبدأ وحدة وبقاء السيادة التونسية . ثم طلبوا إتمام الإصلاحات الحكومية بإقامة مجلس وزراء تونسى تماماً ، والاعتراف بالشخصية القومية للحكومة التونسية ، وأخيراً — وكتتويج لهذه الإصلاحات كلها — إنشاء برلمان تونسى تكون الوزارة مسؤولة أمامه .

وهكذا وجدت فرنسا نفسها لا أمام تأكيد السيادة التونسية فحسب بل أمام مسألة دستورية تونسية .

تاريخ الإصلاح الدستورى فى تونس : عندما استولى حسين بن على قائد الانكشارية على السلطة فى تونس سنة ١٧٠٥ — فكان بذلك أول باى لتونس — تولى السلطات التى كان يباشرها الوالى التركى ، واحتفظ بكل خصائص الدولة التونسية التى كانت عليها كتابعة للدولة العثمانية .

واستمر الحال على هذا النحو حتى ترددت أصداء الثورات القومية والدستورية فى أوروبا فى أواسط القرن التاسع عشر ، وتحت ضغط نصائح الفنصل الفرنسى^(١) ، عمده الباي محمود فى سنة ١٨٥٧ إلى إعلان ميثاق

(١) والفنصل الانكليزى .

أساسي (١) وهو نوع من إعلان حقوق الإنسان .

ثم جاء خليفته الباي محمد الصادق الذي منح شعبه دستوراً . ولقد كان هذا الدستور أداة بورجوازية أكثر منها ديموقراطية ، على أنه لم يستمر سوى سنوات قليلة ، فقد ألغى سنة ١٨٦٤ (٢) .

ولقد جاء الفرنسيون إلى البلاد وهي تحكم حكماً مباشراً ، وفي عهدهم عادت المصالحات لإقامة حياة دستورية إلى الظهور . وقد تضمنت مطالب الوطنيين التونسيين إنشاء دستور يتيح للشعب أن يمارس السلطة وبهذا يكتسب قوة تفيده في نضاله في سبيل الاستقلال .

وقد وضعت فكرة إقامة نظام برلماني في تونس موضع البحث قضية الحقوق السياسية للفرنسيين الذين أقاموا في البلاد ، بما يتيح لهم ضمان مصالحهم ، ذلك أنه إذا تألف برلمان تونس صرف أصبح هؤلاء يعتبرون أجناب ، ولن يستطيعوا بعد ذلك الاطمئنان على هذه المصالح ، ولهذا نشأت فكرة اشتراك المعمرين الفرنسيين في تصريف شؤون الدولة (٣)

وقد طرح في هذا السبيل اقتراحان : كان الأول يرمى إلى دخول تونس في الاتحاد الفرنسي كدولة مشتركة ، وقد رفض التونسيون هذا الاقتراح على الرغم مما ينطوي عليه من مزايا . أما الاقتراح الثاني فهو عقد اتفاق ينظم مركز الفرنسيين الخاص في تونس ، كما ينظم العلاقات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بين الدولة التونسية والجمهورية الفرنسية ،

(١) قانون عهد الأمان — قسم الوثائق — .

(٢) عطل ولم يبلغ وهذا التعطيل كان يتدخل فرنسا وضغطها .

(٣) تبعاً لهذه النظرية يجب أن يشارك الفرنسيون في حكم كل بلاد يكون لهم فيها مصالح وهذا سخف يضحك الأطفال .

ويتضمن هذا الاتفاق تأكيداً لاستمرار النظام التشريعي الذي تحيا
الأقلية الفرنسية في ظله .

وقد ارتضى الوزراء التونسيون انتهاج سبيل هذا الاقتراح الأخير
لاستبدال هذا الاتفاق بنظام الحماية ، إلا أن الحكومة الفرنسية رفضت
ذلك في مذكرتها التي ردت بها على المذكرة التونسية في ١٥ ديسمبر
سنة ١٩٥١ . وقد وضع من هذه المذكرة أنه يهم الحكومة الفرنسية
استمرار حمايتها على البلاد مع القيام بخطوات تطورية على ضوء الحقائق
الواقعة . وقد اعتبر التونسيون هذا الرد بمثابة قطع للمباحثات القائمة ،
ووضع أن الحكومة الفرنسية — تحت ضغط المعمرين الفرنسيين قد
نكثت ما بذلته من وعد بشأن إقامة الحكم الذاتي .

وقد عاد الجدل حول المشاركة في السيادة إلى السيطرة على العلاقات
الفرنسية التونسية .

قررت الحكومة التونسية تحت تأثير الحبيب بورقيبة اللجوء إلى
الأمم المتحدة ولفقت القضية التونسية أنظار العالم عن طريق العصيان
والمظاهرات والدماء . ثم عمدت الحكومة الفرنسية إلى إزالة أثر مذكرة
١٥ ديسمبر ، وذلك بتصريح أدلى به رئيس الوزارة الفرنسية في ٢٢
يناير سنة ١٩٥٢ ، واعترف به بوحدة السيادة التونسية ، وأعرب عن
أمله في أن يدعو الباي الفرنسيين المقيمين في تونس إلى التعاون في أنظمة
البلاد ، كما أكد الوعد في السير بتونس نحو استقلالها الذاتي^(١) .

(١) يريدون من ملك البلاد أن يدعو هو بنفسه الفرنسيين للمشاركة في حكم
لبلاد وأن تستقل البلاد استقلالاً ذاتياً مع بقاء الاحتلال ومشاركة الفرنسيين في الحكم

وعلى هذا لن تتأخر العودة إلى المفاوضات على أساس السيادة التونسية
الموحدة ، وإقامة نظام دستوري برلماني ، وإرساء دعائم الحكم الذاتي .
أما بالنسبة لاشتراك الفرنسيين في الهيئات السياسية التونسية
فقد يكون ذلك عن طريق منحهم عدد من المقاعد في هذه الهيئات
أو من طريق منحهم الجنسية التونسية (دون أن يفقدوا وضعهم
وجنسياتهم كفرنسيين) .

مهما يكن من أمر ، فقد أصبح من الواجب ، طبقاً للنتائج المنطقية
والقانونية ، القيام بتطوير الحماية وذلك بإعادة النظر في الاتفاقيتين التي
تقوم على أساسهما .

هنري دي مونتني

عن مجلة . لا بوايتيك اترانجور

عدد : مارس سنة ١٩٥٢